

Distr.: General
9 November 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 138 من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

تقرير عن استخدام الإعانة لعام 2021 وطلب تقديم إعانة للمحكمة الخاصة ببلبنان لعام 2022

تقرير الأمين العام

موجز

أشار الأمين العام، في طلبه السابق لتقديم إعانة إلى المحكمة الخاصة ببلبنان (A/75/763)، إلى التقدم المحرز في العمل القضائي في جميع فئات القضايا المرفوعة أمام المحكمة. وأبرز الأمين العام أيضا الصعوبات المالية التي تواجهها المحكمة وطلب موافقة الجمعية العامة على تخصيص اعتماد لتقديم إعانة بمبلغ قدره 24,7 مليون دولار لعام 2021.

ولقد رصدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 253/75 باء، مبلغا قدره 15,5 مليون دولار في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية لعام 2021، لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للمحكمة للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين معلومات مستكملة عن الوضع المالي للمحكمة واستخدام الإعانة المقدّمة في عام 2021.

ويعرض الأمين العام في هذا التقرير التقدم الذي أحرزته المحكمة في عملها القضائي منذ صدور التقرير السابق، ويقدم معلومات بشأن الوضع المالي والاستخدام المتوقع لإعانة عام 2021 وبشأن ميزانية المحكمة لعام 2022، ويطلب موافقة الجمعية العامة على تخصيص اعتماد لتقديم إعانة للمحكمة بمبلغ قدره 8,3 ملايين دولار لعام 2022.



أولا - مقدمة

- 1 - أنشئت المحكمة الخاصة بلبنان عقب اتخاذ مجلس الأمن القرار 1757 (2007) لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الهجوم الذي وقع في 14 شباط/فبراير 2005 وأدى إلى مقتل رئيس وزراء لبنان السابق، رفيق الحريري، وإلى مقتل أو إصابة أشخاص آخرين. وتمتد ولاية المحكمة أيضا لتشمل الهجمات الأخرى التي تُقرّر المحكمة أنها "متلازمة" قضائيا مع هجوم 14 شباط/فبراير 2005.
- 2 - وعملا بالاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان، المرفق بالقرار 1757 (2007)، تُموّل من تبرعات الدول نسبة 51 في المائة من نفقات المحكمة، في حين تتحمّل حكومة لبنان نسبة 49 في المائة المتبقية.
- 3 - وتوقعت المحكمة، منذ إنشائها، وعلى النحو المبين بالتفصيل في الطلب السابق للأمين العام بتقديم إعانة إلى المحكمة الخاصة بلبنان (A/75/763)، أن تنجز كل أعمالها القضائية بحلول نهاية عام 2022 رهنا بتوفير التمويل اللازم. وظلت المحكمة تواجه صعوبات مالية كبيرة في عام 2021. وكان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثير سلبي على تأمين التبرعات، كما أن الوضع الاجتماعي والسياسي في لبنان قد أدى إلى تدمير اقتصاد البلد، فتعذر جذب التمويل اللازم لتغطية تكاليف الميزانية المعتمدة لعام 2021 بالكامل. وكان اعتماد الجمعية العامة مبلغ 15,5 مليون دولار من إعانة لتكملة الموارد المالية المتبرع بها أمرا أساسيا لعمل المحكمة، ولكنه أقل بكثير مما كان مطلوباً لتغطية كل أعمالها القضائية المقررة أصلا والوارد ذكرها في تقرير الأمين العام (A/75/763). وعلى الرغم من التواصل المكثف مع المانحين المحتملين ولجنة إدارة المحكمة، لم ترد أي مؤشرات أخرى على وجود تبرعات كافية من لبنان أو الدول المانحة التي تقدم تبرعات لتمويل الميزانية المعتمدة بالكامل لعام 2021، ولم ترد أي تبرعات معلنة لعام 2022.
- 4 - ونتيجة لذلك، خفّضت المحكمة، بعد إجراء مشاورات مع لجنة الإدارة التابعة لها، ميزانيتها المعتمدة لعام 2021 باعتماد خطة إنفاق منقحة لعام 2021 تتماشى مع انخفاض الإيرادات المتوقعة. ونفّحت المحكمة برنامج عملها، بما في ذلك الانتقال إلى المهام المتبقية في منتصف عام 2022 في ضوء وقف الإجراءات القضائية في إحدى القضايا نظرا لنقص التمويل. وقد تقلصت النفقات بشكل كبير في عام 2021 عندما شرعت المحكمة في خفض التدرجي لعملياتها في النصف الثاني من العام.
- 5 - ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الوضع المالي للمحكمة وما يتصل به من أثر على عبء الأعمال القضائية، والاستخدام المتوقع للإعانة في عام 2021 تمشيا مع قرار الجمعية العامة 253/75 باء.
- 6 - ويتضمن التقرير أيضا معلومات عن ميزانية المحكمة لعام 2022، تعكس أيضا برنامج العمل المنفّح وتلتزم موافقة الجمعية العامة على تخصيص إعانة مالية للمحكمة بمبلغ قدره 8,3 ملايين دولار لعام 2022.

ثانيا - التقدم المحرز في الإجراءات القضائية

ألف - قضية عياش وآخرين (STL-11-01)

- 7 - يوشك الاستئناف في قضية عياش وآخرين، بشأن الهجوم على رئيس الوزراء اللبناني السابق الذي أسفر عن مقتل 22 شخصا، بمن فيهم رئيس الوزراء، وإصابة 226 آخرين، على الانتهاء بحلول كانون الأول/ديسمبر 2021.

- 8 - وحاكمت المحكمة خمسة متهمين غيابيا وعيّنت محامين عنهم. والمتهمون هم سليم جميل عياش، ومصطفى بدر الدين، وحسن حبيب مرعي، وحسين حسن عنيسي، وأسد حسن صبرا. واتهمهم المدعي العام بالتآمر لارتكاب عمل إرهابي، إلى جانب عدد من التهم الأخرى ذات الصلة. وأنهت الإجراءات القائمة بحق السيد بدر الدين، دون أن يحول ذلك دون استئناف الإجراءات، عقب تقديم أدلة كافية تثبت وفاته.
- 9 - وفي 18 آب/أغسطس و 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدرت غرفة الدرجة الأولى حكماً، وحكمت على السيد عياش بخمسة أحكام مترامنة بالسجن المؤبد، بينما برأت المتهمين الآخرين.
- 10 - وفي 12 كانون الثاني/يناير 2021، قدم المدعي العام ومحامي الدفاع عن السيد عياش طلبي استئناف لحكم غرفة الدرجة الأولى الصادر في 18 آب/أغسطس 2020، وأودع الدفاع طلباً باستئناف حكم تحديد العقوبة الصادر في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020. كما أودع الممثل القانوني للمتضررين المشاركين في الإجراءات طلب استئناف لحكم تحديد العقوبة. وكان تقديم طلبات الاستئناف إيذاناً ببدء مرحلة الاستئناف في القضية.
- 11 - وفي 24 شباط/فبراير 2021، ردت غرفة الاستئناف طلب استئناف حكم تحديد العقوبة الذي قدّمه الممثلون القانونيون للمتضررين المشاركين في الإجراءات باعتباره غير جائز القبول. وأذنت غرفة الاستئناف للمتضررين المشاركين في الإجراءات بالمشاركة في إجراءات الاستئناف لغرض التعبير عن آرائهم وشواغلهم فيما يتعلق بمسائل تمس مصالحهم الشخصية.
- 12 - وفي 29 آذار/مارس 2021، قررت غرفة الاستئناف أن جهة الدفاع عن السيد عياش لا تتمتع بالصفة القانونية اللازمة لاستئناف حكم إدانته غيابياً، حيث خلصت إلى أن المتهم المدان السيد عياش، بصفته فرداً، يحتفظ بجميع الضمانات المكفولة له وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما يشمل الحق في استئناف الحكم إذا حضر أو طلب إعادة المحاكمة.
- 13 - وفي 29 آذار/مارس 2021، أودع الادعاء مذكرة الاستئناف وقد شملت ثمانية أسباب معلّلة للاستئناف فيما يتعلق بالقضايا المرفوعة ضد المتهمين حسن حبيب مرعي وحسين حسن عنيسي اللذين تمت تبرئتهما. وقدم كل من محامي الدفاع عن السيد مرعي والسيد عنيسي مذكرة رداً على ذلك في 31 أيار/مايو 2021. وتلقت غرفة الاستئناف أيضاً مذكرات رداً من المدعي العام في 16 حزيران/يونيه 2021 وملاحظات الممثل القانوني للمتضررين في 14 حزيران/يونيه 2021. ورد محامي السيد مرعي على الملاحظات في 25 حزيران/يونيه 2021.
- 14 - وفي 12 تموز/يوليه 2021، أصدرت غرفة الاستئناف أمراً يقضي بتحديد موعد لعقد جلسة استئناف، وفقاً للتكليف بموجب المادة 185 من قواعد الإجراءات والإثبات، في الفترة من 4 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021. واعتمدت رئيس المحكمة الخاصة ببلقان، وهي تتراأس أيضاً غرفة الاستئناف، مؤشرات أداء لإجراءات الاستئناف بكاملها وحددت جداول زمنية قضائية دقيقة لكل خطوة إجرائية. وقدمت الرئيسة معلومات مستكملة شهريا إلى لجنة الإدارة عن التقدم المحرز في الإجراءات القضائية، بما في ذلك ما يتعلق بمؤشرات الأداء، وأبلغت لجنة الإدارة بأن جميع الجداول الزمنية قد استوفيت.
- 15 - وفي عام 2022، من المتوقع إكمال إصدار حكم الاستئناف بحلول نهاية تموز/يوليه. وتخصص خطة الإنفاق المنقحة لعام 2021 وميزانياتها لعام 2022 موارد لإنجاز القضية STL-11-01 بحلول نهاية

تموز/يوليه 2022. ومع ذلك، بعد المراحل الهامة ذات الصلة (أي جلسة الاستئناف في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2021 وحكم الاستئناف في شهر تموز/يوليه 2022)، تُخفّض الموارد وفقا لذلك.

باء - قضية عياش (STL-18-10)

16 - تتعلق قضية عياش "المتلازمة" (STL-18-10) بثلاثة اعتداءات على سياسيين لبنانيين، هم مروان حمادة، وجورج حاوي، وإلياس المر في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2004 و 21 حزيران/يونيه 2005 و 12 تموز/يوليه 2005، على التوالي.

17 - ووَجِّهت إلى المتهم، السيد عياش، تهمة التآمر لارتكاب عمل إرهابي، إلى جانب عدد من التهم الأخرى ذات الصلة.

18 - وفي 25 شباط/فبراير 2021، أصدر قاضي الإجراءات التمهيدية أمرا يقضي بتحديد 16 حزيران/يونيه 2021 موعدا أوليا لبدء المحاكمة.

19 - وفي 5 آذار/مارس 2021، أحال قاضي الإجراءات التمهيدية إلى غرفة الدرجة الأولى II قوائم بأسماء الشهود ووثائق الإثبات التي أودعها الممثل القانوني للمتضررين المشاركين في الإجراءات.

20 - وفي 23 نيسان/أبريل 2021، أودع الدفاع مذكرته الابتدائية ردا على مذكرة الادعاء التمهيدية عملا بالمادة 91 (طاء) من قواعد الإجراءات والإثبات.

21 - وفي 21 أيار/مايو 2021، أصدر قاضي الإجراءات التمهيدية تقريره بموجب المادة 95 من قواعد الإجراءات والإثبات، وبذلك أحال القضية رسميا إلى غرفة الدرجة الأولى II، ومنحها الاختصاص للنظر فيها، وإعمال نقل الاختصاص بين الغرفتين. وأكد قاضي الإجراءات التمهيدية أن 16 حزيران/يونيه 2021 هو الموعد الأولي لبدء إجراءات المحاكمة، وأن غرفة الدرجة الأولى II حددت موعدا لجلسة تمهيدية في 10 حزيران/يونيه 2021.

22 - وفي 1 حزيران/يونيه 2021، قدم رئيس قلم المحكمة إشعارا إلى رئيس المحكمة وقضاتها وغرفها بالاستعداد الوشيك لأموال المحكمة المتاحة حاليا، مما سيؤثر على قدرة المحكمة على تمويل استمرار الإجراءات القضائية بعد 31 تموز/يوليه 2021، وفي نهاية المطاف قدرتها على إكمال ولايتها. وأشار رئيس قلم المحكمة إلى أنه، في مواجهة هذه الحالة غير المسبوق، ومن أجل الوفاء بالتزاماته بإدارة المحكمة وخدمتها، لم يكن أمامه من خيار سوى تفعيل عملية إنهاء خدمة الموظفين والشروع في أنشطة خفض التدرجي. وأشار رئيس قلم المحكمة إلى أنه سيعاد تقييم هذه الخطط إذا ما توافر التمويل. وقدم رئيس قلم المحكمة هذا الإشعار لكي يتخذ رئيس المحكمة وقضاتها وغرفها أي خطوات تعتبر ضرورية فيما يتعلق بتسيير المسائل المعروضة عليهم.

23 - وفي 2 حزيران/يونيه 2021، أمرت غرفة الدرجة الأولى II بإلغاء الجلسة التمهيدية للمحاكمة وبدء المحاكمة، المقرر عقدهما في 10 و 16 حزيران/يونيه 2021 على التوالي؛ وعلقت جميع القرارات الخاصة بالمستندات المودعة حاليا أمامها وبأي مستندات مودعة مستقبلا - وكذلك الحدود الزمنية لتقديم الردود على أي مستندات مودعة - وذلك حتى إشعار آخر.

24 - وفي 18 حزيران/يونيه 2021، قدّم رئيس قلم المحكمة إشعاراً مستكملاً إلى غرفة الدرجة الأولى II أبلغ فيه الغرفة أنه، على الرغم من الجهود المكثفة لجمع الأموال والمناقشات مع لجنة الإدارة، لن تكون الإيرادات الإضافية المحتملة والمتوقعة بشكل معقول كافية لتمويل جميع الإجراءات القضائية الجارية حتى إنجازها.

25 - وفي 24 حزيران/يونيه 2021، قدّمت غرفة الدرجة الأولى أمراً تلتزم فيه توضيحاً من رئيس قلم المحكمة بشأن الآثار المترتبة على نقص التمويل في إجراءات المحاكمة وتدعو الطرفين والمشاركين إلى تقديم مذكرات بشأن الخطوات المقبلة. وأودع رئيس قلم المحكمة توضيحاً في 30 حزيران/يونيه 2021، مشيراً، في جملة أمور، إلى أن الحالة المالية للمحكمة لا تزال مزريّة، مع عدم كفاية التمويل اللازم لاستمرار الأنشطة القضائية ما بعد 31 تموز/يوليه 2021.

26 - وفي 13 تموز/يوليه 2021، طلبت غرفة الدرجة الأولى II مساهمة عاجلة من مجلس الأمن، عن طريق رئيس المحكمة، بشأن البت في قضية *عياش* "المتلازمة" (STL-18-10)، وواصلت الوقف المؤقت للإجراءات على النحو المقرر في أمرها الصادر في 2 حزيران/يونيه 2021، إلى أن تتلقى التوجيه المطلوب من المجلس.

27 - ولا تزال القضية تخضع للوقف المؤقت بسبب عدم كفاية التمويل وتفتقر إلى موارد مخصصة في خطة الإنفاق المنقحة لعام 2021 أو في ميزانية عام 2022. ولا تتوقع المحكمة أي تمويل إضافي للانتقال بهذه القضية إلى مرحلة المحاكمة، ولكن لا يزال هناك عمل هائل ضروري لتأمين الأدلة والمستندات المودعة والمواد المتصلة بالإجراءات المعلّقة.

ثالثاً - خطة الإنجاز وخريطة الطريق: الجداول الزمنية المتوقعة، بما في ذلك إطار أداء المهام المتبقية، لعام 2022

28 - في أوائل عام 2021، توقعت المحكمة أن تنجز كل أعمالها القضائية الحالية في غضون سنتين. وكان من المتوقع أن يصدر حكم الاستئناف في قضية *عياش* وآخرين الرئيسية (STL-11-01) بحلول منتصف عام 2022، ومن المتوقع الانتهاء من المرحلتين التمهيديّة والابتدائية في قضية *عياش* "المتلازمة" (STL-18-10)، بما في ذلك إصدار الحكم الابتدائي، في نهاية عام 2022. ومع مراعاة اختصاص المدعي العام المستقل في أعمال التحقيق الجارية أو غيرها من المسائل التي تدخل في نطاق ولايته، فإن الجدول الزمني للإنجاز لم يأخذ في الاعتبار سوى العمل القضائي الجاري. ومع ذلك، من المتوقع أن تقلص المحكمة أنشطتها تدريجياً مع إنجاز العمل القضائي في مختلف الغرف. غير أنه بالنظر إلى التحديات المالية، قامت المحكمة، بالتشاور مع لجنة الإدارة، خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2021، بمراجعة برنامج عملها.

29 - وستبدأ المحكمة الآن مرحلتها المتبقية عند الانتهاء من الاستئناف في قضية STL-11-01 بحلول نهاية تموز/يوليه 2022، على أبعد تقدير، نظراً لوقف الإجراءات في قضية *عياش* "المتلازمة" (STL-18-10). وانفتحت الأمم المتحدة وحكومة لبنان، عقب مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن، على إطار أداء المهام المتبقية في المحكمة. واتفق الطرفان على أن المهام المتبقية ستقتصر في المقام الأول على إدارة وحفظ سجلات المحكمة الخاصة ومحفوظاتها، وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية والاستجابات لطلبات الحصول على المعلومات وحماية ودعم الضحايا والشهود.

30 - واتفق الطرفان على أن تؤدي هذه المهام المتبقية في إطار هيكل "خامل" للمحكمة، أي أن الإطار القانوني الحالي الذي أنشئت المحكمة بموجبه سيظل ساريا، ولن تتألف المحكمة إلا من الحد الأدنى من المكاتب الإدارية، المدعومة بهيكل مخصص للمحكمة يعمل القضاة وكبار المسؤولين بموجبه عن بُعد في المقام الأول، حسب الاقتضاء. ومن المتوقع أن تستمر هذه المرحلة المتبقية حتى نهاية فترة الولاية الحالية في شباط/فبراير 2023، التي يجوز فيها تمديد الاتفاق بين الأمم المتحدة ولبنان للسماح للمحكمة بإكمال هذه المهام إذا لزم الأمر.

31 - وأبلغ الأمين العام المجلس، في رسالته الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن بتاريخ 7 أيلول/سبتمبر 2021 (S/2021/796)، بالصعوبات المالية التي تواجهها المحكمة. وأشار الأمين العام إلى اعترافه بطلب إعانة مالية من الجمعية العامة لعام 2022 لتمكين المحكمة الخاصة من إكمال إجراءات الاستئناف في قضية عياش وآخرين بحلول تموز/يوليه 2022، وتخفيض أنشطتها تدريجيا والشروع في أداء مهامها المتبقية.

32 - وأبلغ المجلس أيضا أنه، عطفًا على الرسالة التي وجهها إلى رئيسة مجلس الأمن بتاريخ 10 شباط/فبراير 2021 (S/2021/149)، اتفقت الأمم المتحدة وحكومة لبنان على إطار لأداء المهام المتبقية في المحكمة الخاصة، يبدأ بعد إكمال الاستئناف في قضية عياش وآخرين.

33 - وقد أبلغت رئيسة مجلس الأمن في رسالتها الموجهة إلى الأمين العام المؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2021 (S/2021/797)، أن أعضاء المجلس أحاطوا علما باعترافه المعرب عنه في رسالته، على أن يكون مفهوما أن الإعانة ستسُدُّ لاحقا من التبرعات التي تتلقاها المحكمة، مع الامتثال لما ينطبق من المتطلبات المتعلقة بتقديم التقارير إلى الجمعية العامة، وعدم تغيير الطابع الطوعي لترتيب تمويل المحكمة. وشدد أعضاء المجلس على أن المساهمات المقدمة من لبنان ومن الجهات المانحة ينبغي أن تظل مصدرا رئيسيا لتمويل المحكمة، بما في ذلك تمويل مهامها المتبقية، وعلى ضرورة بذل جهود إضافية من أجل تجنّب الاعتماد مستقبلا على الإعانات المالية.

رابعاً - الوضع المالي الحالي والجهود المبذولة لجمع التبرعات

34 - لا يزال الوضع المالي للمحكمة الخاصة بلبنان مزريا. وكان للجائحة أثر سلبي على وتيرة تأمين الحصول على التبرعات خلال عامي 2020 و 2021 مقارنة بالسنوات السابقة، كما أن الحالة الاجتماعية والسياسية في لبنان قد دمرت اقتصاد ذلك البلد، فتعدّر الحصول على كامل اشتراكاته المقررة.

35 - وفي 19 تموز/يوليه 2021، وافقت لجنة الإدارة على خطة الإنفاق المنقّحة للمحكمة لعام 2021، التي تعكس انخفاضا قدره 10,5 ملايين دولار مقارنة بالميزانية المعتمدة وقدرها 42,2 مليون دولار. وكان أثر الصعوبات المالية جذريا. وألغى بدء إجراءات المحاكمة في القضية STL-18-10 قبل 16 يوما من افتتاحها. ولا يزال وقف هذه الإجراءات قائما بسبب عدم كفاية الأموال، دون أي إشارة إلى استمرارها. ونتيجة لذلك، شرعت المحكمة، ابتداء من آب/أغسطس، في عملية خفض التدرجي لأنشطتها. وشمل ذلك إغلاق مكتبها في بيروت في آب/أغسطس 2021، وعدم تمديد أو تعديل عدد من عقود الموظفين اعتبارا من 1 آب/أغسطس 2021، أي ما يعادل تخفيض القوة العاملة بنحو 155 وظيفة، بما يشمل وظائف المساعدة المؤقتة العامة، واستعراض و/أو إنهاء الاتفاقات التعاقدية والتجارية.

الجهود المبذولة لجمع التبرعات في عام 2021

36 - منذ صدور التقرير السابق للأمين العام، واصلت المحكمة التواصل بشكل مكثف مع المانحين المحتملين ومع لجنة الإدارة التابعة لها. وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر 2021، عُقد 15 اجتماعاً للجنة الإدارة طلبت فيها المحكمة في أحدها المزيد من التبرعات. وعقدت رئيسة المحكمة ورئيس قلمها 68 اجتماعاً دبلوماسياً ثنائياً مع منحي لجنة الإدارة والمسؤولين اللبنانيين وغيرهم من المانحين أو أصحاب المصلحة المحتملين. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المحكمة متابعة اتصالاتها الدبلوماسية على مستوى العمل. وبحلول 1 حزيران/يونيه 2021، لم تولد هذه الجهود المبذولة لجمع التبرعات مؤشرات كافية على أنه سيكون هناك تمويل متاح للميزانية الكاملة لعام 2021.

37 - غير أنه، عطفًا على إشعار رئيس قلم المحكمة في 1 حزيران/يونيه 2021 بالاستئناف الوشيك للأموال المتاحة حالياً، وبعد موافقة لجنة الإدارة على خطة الإنفاق المنقحة لعام 2021 والميزانية المقترحة لعام 2022، تلقت المحكمة تبرعات لميزانيتها الأساسية لعام 2021 بلغت قيمتها 4,9 ملايين دولار من ثماني دول، مع تعهدات بتبرعات إضافية قدرها 0,4 مليون دولار من دولة واحدة لتمويل الاحتياجات المنقحة لعام 2021. ويشمل ذلك مساهمة من لبنان في جزء محدود من اشتراكاته المقررة.

38 - وعلى الرغم من استمرار الجهود المبذولة لجمع التبرعات، ظلت قيمة التبرعات المقدمة للمحكمة تتراجع على مر السنين، فانخفضت من 22,7 مليون دولار في عام 2019 إلى 20,5 مليون دولار في عام 2020، ثم إلى ما يقدر بمبلغ 8,7 ملايين دولار في عام 2021. ولا توجد حالياً تعهدات طوعية مؤكدة لعام 2022، ولا يتوقع استلام كامل الاشتراكات المقررة للبنان لعام 2022 نظراً لاستمرار الأزمة المالية في لبنان.

استخدام الإعانة

39 - رصدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 253/75 بآء مبلغاً إضافياً قدره 15,5 مليون دولار في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للمحكمة في شكل إعانة. وأتاحت موافقة الجمعية العامة على الإعانة أن تواصل المحكمة تنفيذ برنامج عملها لفترة من الزمن، وفقاً للميزانية المعتمدة لعام 2021. وقد صُرفت الإعانة للمحكمة تدريجياً، استناداً إلى الوضع النقدي الشهري والمدفوعات النقدية المتوقعة. واستخدم المبلغ الأول الذي سحب من الإعانة جزئياً لتمديد عقود الموظفين البالغة الأهمية التي كانت ستنتهي مدتها لولا ذلك في 30 نيسان/أبريل 2021. وفي ذلك الوقت، كانت المحكمة لا تزال تستعد بهمة لبدء المحاكمة في القضية STL-18-10 في 16 تموز/يوليه 2021، وفقاً لجدول زمني ضيق للغاية لاستكمال هذه الإجراءات في غضون سنة واحدة وإصدار الحكم الابتدائي في غضون ستة أشهر من المرافعات الختامية للفريقين. وكان هذا الجدول الزمني متنسقاً مع التزام المحكمة بإكمال جميع الأعمال القضائية في غضون فترة سنتين بالتوازي مع الخفض التدريجي لعملياتها - وهو التزام كان يستند إليه طلب الإعانة الأصلي الذي تقدّم به الأمين العام.

40 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، كان قد صُرف مبلغ قدره 12,2 مليون دولار من الإعانة المعتمدة وقدرها 15,5 مليون دولار. ومن المتوقع، ومن المتوخى، وقت كتابة هذا التقرير، أن تستخدم الإعانة المقدمة لعام 2021 بالكامل بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، تكتملاً للتبرعات المتلقاة والمتوقعة. وستكون التبرعات، إلى جانب الإعانة، كافية لتغطية الاحتياجات الإجمالية المنقحة لعام 2021.

خامسا - احتياجات المحكمة من التمويل لعام 2022

41 - تتواءم ميزانية عام 2022 مع الاحتياجات من الموارد لخطة العمل المبيّنة بالتفصيل في الفرع الثالث من التقرير.

42 - وتبلغ ميزانية عام 2022 ما مقداره 8,3 ملايين دولار، وتمثل انخفاضا قدره 23,4 مليون دولار مقارنة بالميزانية المنقحة لعام 2021 التي تبلغ 31,7 مليون دولار. وبالمقارنة مع الميزانية المعتمدة في البداية لعام 2021، تمثل ميزانية عام 2022 انخفاضا قدره 33,9 مليون دولار، أو 80,3 في المائة. وقد وافقت لجنة الإدارة على ميزانية عام 2022 في تموز/يوليه 2021.

43 - ولم تتلق المحكمة حتى وقت إعداد هذا التقرير أي تبرعات معلنّة مؤكدة لعام 2022. ولمعالجة الوضع التمويلي الحرج، ومع مراعاة استمرار الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في لبنان، يقترح الأمين العام إعانة قدرها 8 323 200 دولار للمحكمة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وتعكس الإعانة المطلوبة الموارد المالية اللازمة لضمان سير عمليات المحكمة خلال عام 2022، بما يشمل خفض التدريجي المنظم لأنشطتها وانتقالها إلى مرحلة تصريف الأعمال المتبقية. وتعكس ميزانية عام 2022 أدنى حد ممكن من الاحتياجات اللازمة لإتمام إجراءات الاستئناف والانتقال بصورة منظمة إلى مرحلة تصريف الأعمال المتبقية، وهو أمر ضروري للحفاظ على مواد الإثبات التي توجد بحوزة المحكمة وتقديم الدعم والمساعدة للضحايا والشهود.

44 - وترد ميزانية عام 2022 في الجداول من 1 إلى 3.

الجدول 1

الموارد المالية حسب العنصر وتوافر التمويل

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	النفقات		الميزانية المعتمدة			التغييرات في الموارد	الميزانية المقترحة
	2020	2020	2021 ^(أ)	2021 ^(ب)	2022 ^(ج)		
النفقات/الاحتياجات							
ألف - غرف المحكمة	6 646,4	6 444,5	5 228,2	3 705,9	(2 007,9)	(54,2)	1 698,0
باء - مكتب المدعي العام	13 500,2	13 650,4	8 326,7	6 166,5	(5 203,1)	(84,4)	963,4
جيم - قلم المحكمة	37 335,7	41 288,9	25 247,7	19 485,6	(14 137,0)	(72,6)	5 348,6
دال - مكتب الدفاع	4 194,5	5 576,4	3 383,4	2 316,7	(2 003,5)	(86,5)	313,2
المجموع الفرعي	61 676,8	66 960,2	42 186,0	31 674,7	(23 351,5)	(73,7)	8 323,2
الإيرادات							
رصيد الصندوق المرحل	13 467,3	13 467,3	7 446,6	7 446,6	(7 446,6)	(100,0)	-
التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	55 656,1	55 656,1	8 724,7	8 724,7	(8 724,7)	(100,0)	-
مبلغ الإعانة المالية المأذون به	-	-	15 503,4	15 503,4	(15 503,4)	(100,0)	-
مجموع الإيرادات	69 123,4	69 123,4	31 674,7	31 674,7	(31 674,7)	(100,0)	-
الفائض/(العجز)	7 446,6	2 163,2	(10 511,3)	-	(8 323,2)	-	(8 323,2)

- (أ) تبلغ ميزانية عام 2021 المعتمدة للمحكمة الخاصة بלבنا 34 761 270 يورو (أي ما يعادل 42 186 000 دولار، باستخدام سعر الصرف الساري في 1 شباط/فبراير 2021 البالغ 0,824 يورو للدولار الواحد). وقد وافقت لجنة الإدارة على ميزانية عام 2021 في 2 شباط/فبراير 2021.
- (ب) وافقت لجنة الإدارة في 19 تموز/يوليه 2021 على خطة الإنفاق المنقحة التي تغطي الفترة من 1 آب/أغسطس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 بمبلغ 5 683 887 يورو، وبذلك تبلغ قيمة خطة الإنفاق المنقحة الإجمالية لعام 2021 ما مقداره 26 638 478 يورو (أي ما يعادل 31 674 700 دولار).
- (ج) وافقت لجنة الإدارة في 23 آب/أغسطس 2021 على ميزانية عام 2022 بمبلغ إجمالي قدره 6 999 798 يورو (أي ما يعادل 8 323 200 دولار باستخدام سعر الصرف الساري في 1 آب/أغسطس 2021 البالغ 0,841 يورو للدولار الواحد).

الجدول 2

الاحتياجات حسب وجه الإنفاق وتوافر التمويل

(ب/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	النفقات		الميزانية المعتمدة		الميزانية المنقحة		التغييرات في الموارد		الميزانية المقترحة
	2020	2020	2020	2021 ^(أ)	2021 ^(ب)	المبلغ	النسبة المئوية	2022 ^(ج)	
النفقات/الاحتياجات									
الوظائف	40 003,8	38 874,9	25 622,1	21 055,9	16 638,2	(79,0)	4 417,7		
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	3 379,6	3 047,1	3 010,1	2 048,3	1 164,2	(56,8)	884,1		
تكاليف الموظفين الأخرى	9 816,4	10 309,2	6 045,2	3 439,1	2 487,9	(72,3)	951,2		
الضيافة	0,7	7,2	-	-	-	-	-		
الخبراء الاستشاريون	1 212,2	3 972,2	1 899,4	1 004,7	884,6	(88,0)	120,1		
السفر	424,7	1 322,3	348,5	79,1	20,7	(26,2)	58,4		
الخدمات التعاقدية	1 320,8	3 945,3	2 189,0	1 353,9	322,6	(23,8)	1 031,3		
مصروفات التشغيل العامة	5 152,6	3 957,0	2 482,3	2 370,2	1 525,5	(64,4)	844,7		
اللوازم والمواد	222,2	668,2	346,9	214,2	203,3	(94,9)	10,9		
الأثاث والمعدات	98,3	466,3	217,1	109,3	104,5	(95,6)	4,8		
التدريب	45,5	390,5	25,4	-	-	-	-		
المجموع الفرعي	61 676,8	66 960,2	42 186,0	31 674,7	23 351,5	(73,7)	8 323,2		
الإيرادات									
رصيد الصندوق المرحل	13 467,3	13 467,3	7 446,6	7 446,6	7 446,6	(100,0)	-		
التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	55 656,1	55 656,1	8 724,7	8 724,7	8 724,7	(100,0)	-		
مبلغ الإعانة المالية المأذون به	-	-	15 503,4	15 503,4	15 503,4	(100,0)	-		
مجموع الإيرادات	69 123,4	69 123,4	31 674,7	31 674,7	31 674,7	(100,0)	-		
الفاصل/العجز	7 446,6	2 163,2	(10 511,3)	-	(8 323,2)	-	(8 323,2)		

- (أ) تبلغ ميزانية عام 2021 المعتمدة للمحكمة الخاصة بלבنا 34 761 270 يورو (أي ما يعادل 42 186 000 دولار، باستخدام سعر الصرف الساري في 1 شباط/فبراير 2021 البالغ 0,824 يورو للدولار الواحد). وقد وافقت لجنة الإدارة على ميزانية عام 2021 في 2 شباط/فبراير 2021.
- (ب) وافقت لجنة الإدارة في 19 تموز/يوليه 2021 على خطة الإنفاق المنقحة التي تغطي الفترة من 1 آب/أغسطس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 بمبلغ 5 683 887 يورو، وبذلك تبلغ قيمة خطة الإنفاق المنقحة الإجمالية لعام 2021 ما مقداره 26 638 478 يورو (أي ما يعادل 31 674 700 دولار).
- (ج) وافقت لجنة الإدارة في 23 آب/أغسطس 2021 على ميزانية عام 2022 بمبلغ إجمالي قدره 6 999 798 يورو (أي ما يعادل 8 323 200 دولار باستخدام سعر الصرف الساري في 1 آب/أغسطس 2021 البالغ 0,841 يورو للدولار الواحد).

الجدول 3
الموارد المتصلة بالوظائف

الفئة	الموارد المعتمدة		الموارد المنقحة		الميزانية المعتمدة لعام 2022		
	2020	2021	2021 (ابتداء من آب/أغسطس 2021)	كانون الثاني/يناير	تموز/يوليه	آب/أغسطس	كانون الأول/ديسمبر
الفئة الفنية والفئات العليا							
القضاة ⁽¹⁾	11	11	5	5	5	—	—
و أ ع	1	1	1	1	1	—	—
أ ع م	1	1	1	1	1	—	—
مد-2	2	2	2	2	2	—	—
مد-1	3	3	1	—	—	1	1
ف-5	23	16	9	3	—	—	—
ف-4	38	30	15	8	8	3	3
ف-3	69	49	27	11	11	2	2
ف-1/2	44	28	22	12	12	4	4
المجموع الفرعي	192	141	83	43	43	10	10
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها							
الخدمة الميدانية	12	9	1	—	—	—	—
الرتبة الرئيسية	5	4	2	2	2	—	—
الرتب الأخرى	121	74	48	12	10	2	—
الرتبة المحلية	23	17	6	—	—	—	—
المجموع الفرعي	161	104	57	14	12	2	—
المجموع	353	245	140	57	55	12	10

المختصرات: و أ ع = وكيل أمين عام؛ أ ع م = أمين عام مساعد.

(أ) تنص المادة 2 من مرفق القرار 1757 (2007) على أن تتألف الدوائر من قضاة مستقلين لا يقل عددهم عن 11 قاضيا ولا يزيد على 14 قاضيا.

45 - وستغطي الميزانية البالغة 8 323 200 دولار تكاليف 57 وظيفة (5 قضاة، و 1 وكيل أمين عام، و 1 أمين عام مساعد، و 1 مد-1، و 2 مد-2، و 3 ف-5، و 8 ف-4، و 11 ف-3، و 12 ف-2، و 2 من الرتبة الرئيسية، و 12 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، والبنود غير المتصلة بالوظائف، مثل تكاليف الموظفين الأخرى، والخبراء الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات. ويعكس مقترح الميزانية لعام 2022 انخفاضا قدره 23 351 500 دولار تحت بنود غرف المحكمة (2 007 900 دولار)، ومكتب المدعي العام (203 100 5 دولار) وقلم المحكمة (14 137 000 دولار) ومكتب الدفاع (2 003 500 دولار)، مقارنة بالميزانية المنقحة لعام 2021. ويعزى الانخفاض أساسا إلى الانتهاء المتوقع من حكم الاستئناف في قضية عياش وآخرين لعام 2021، والوقف المؤقت للإجراءات القضائية لقضية عياش "المتلازمة" (STL-11-01)، والوقف المؤقت للإجراءات القضائية لقضية عياش (STL-18-10) بسبب

الوضع المالي الحالي للمحكمة، والخفض التدريجي لأنشطتها لكي تنتقل إلى مرحلة تصريف الأعمال المتبقية بحلول 1 آب/أغسطس 2022. وعند الانتهاء من مرحلة الاستئناف، لن يعمل جميع القضاة، بمن فيهم الرئيس والمدعي العام ورئيس مكتب الدفاع، ولن يتقاضوا أجراً إلا إذا اقتضى الأمر ذلك.

46 - وستصرف المنظمة الإعانة المطلوبة، متى وافقت عليها الجمعية العامة، إلى رئيس قلم المحكمة بشكل دوري. وستُسجل الصرفيات كنفقات في البيانات المالية، وسيتم الإبلاغ عن النفقات النهائية المقابلة لها خصماً من الإعانة المالية لعام 2022 في تقرير الأداء المالي لعام 2022. وفي هذا الصدد، سيتعين على رئيس قلم المحكمة، بصفته معينا من الأمين العام، أن يقدم إلى المراقب المالي كشوفاً شهرية بجميع نفقات المحكمة وإيراداتها.

47 - ويقترح الأمين العام تقديم تقرير مرحلي إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين عن جملة أمور منها حالة الوضع المالي للمحكمة، بما في ذلك تفاصيل التبرعات المتاحة والتقدير الأولي لاستخدام الإعانة المقدمة في عام 2022.

سادساً - الاستنتاجات

48 - يرحب الأمين العام بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الخاصة ببلدان منذ إنشائها، ويثني على استجابتها الأخيرة لوضعها المالي من خلال تكييف نطاق عملها ومتطلباتها من الموارد. وفي هذا السياق، ومع مراعاة ولاية المحكمة، يؤكد الأمين العام استمرار أهمية استكمال إجراءات الاستئناف أمام المحكمة، وضمان خفض التدريجي للأنشطة بصورة منضّمة، وضمان الوفاء بالالتزامات المتبقية المحدودة الجارية على نحو يتفق وأحكام الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة لبنان.

49 - ويرحب الأمين العام بتوفير حكومة لبنان 49 في المائة من التمويل على مر السنين، ويعترف بالتزامها تجاه المحكمة على الرغم من الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية والمالية التي يواجهها البلد.

50 - ويساور الأمين العام بالغ القلق لأن المحكمة لا تزال تواجه تحديات مالية خطيرة في ذات المرحلة الحرجة التي تنتهي فيها من عملها القضائي في مرحلة الاستئناف. ولا يزال من الأهمية بمكان أن يكفل المجتمع الدولي أن تكون لدى المحكمة الوسائل المالية اللازمة لإتمام إجراءات الاستئناف وتأمين الأدلة وحفظها، وضمان حماية المواد السرية وحماية الضحايا والشهود.

سابعاً - التوصيات

51 - يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة أن تقوم بما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بهذا التقرير واستخدام الإعانة المالية المعتمدة لعام 2021؛

(ب) الإحاطة علماً بالاحتياجات من الموارد للمحكمة الخاصة ببلدان للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، التي تقدر بمبلغ 8 323 200 دولار لكي يتسنى للمحكمة أن تنجز ولايتها القضائية في قضية عياش الرئيسية والانتقال إلى مرحلة تصريف الأعمال المتبقية؛

(ج) تخصيص مبلغ قدره 8 323 200 دولار في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 في شكل إعانة تقدّم للمحكمة، على أساس أن تسفر

أي تبرعات إضافية محصّلة عن الحد من استخدام التمويل الذي تقدّمه الأمم المتحدة، وأن يبلغ عنها في سياق تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2022؛

(د) الطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا إلى الجمعية في دورتها السابعة والسبعين عن استخدام الإعانة في عام 2022 وعن حالة التبرعات المقدمة للمحكمة.

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة

الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/75/7/Add.40)

كما لوحظ في هذا التقرير، نفذت المحكمة برنامج عملها فانتقلت من خطة الإنجاز التي مدتها سنتان إلى وضع خطة الإنفاق المنقحة لعام 2021 وميزانية عام 2022، وكلاهما يحدد كيفية إنجاز إجراءات الاستئناف في القضية الرئيسية STL-11-01 بحلول 31 تموز/يوليه 2022 وانتقال المحكمة إلى مرحلة تصريف الأعمال المتبقية عند الانتهاء من مرحلة الاستئناف. وتُظهر جميع المؤشرات أن هذه الجداول الزمنية ستظل سارية. وتقدم المحكمة إلى لجنتها الإدارية تقارير شهرية يُعدّها المراجعون الداخليون لحساباتها بشأن مدى الامتثال للميزانية والتقيد بهذه الوثائق. ويجري ضمان الإسراع بإنجاز إجراءات الاستئناف من خلال تطبيق أفضل الممارسات التي جرى تطويرها، وإظهار قيادة قوية والتزام جميع قضاة غرفة الاستئناف بالتقيد بالجداول الزمنية المحددة. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ إحراز تقدم في التقيد بالمواعيد النهائية الداخلية، مما يرسخ الأهداف المتمثلة في ضمان التقيد بالجداول الزمنية المتوقعة. وقد كشف تنفيذ مؤشرات الأداء الكمية، التي التزم جميع قضاة غرفة الاستئناف بامتثالها، عن دقة تقديرات غرفة الاستئناف، مع استمرار البت في القرارات في الموعد المحدد أو قبله. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الرئيس بإطلاع لجنة الإدارة شهريا على مستجدات العمل القضائي والتقدم المحرز فيه.

تضع الميزانية المعتمدة للمحكمة سقفا للاعتمادات. غير أنه خلافا لميزانية منظمة تمّول بالكامل من الاشتراكات المقررة، لا يُفترض توافر التمويل عند الموافقة على الميزانية. واتخذت المحكمة نهجاً ثلاثياً لمعالجة طبيعة نموذج التمويل الذي تتبعه. أولاً، سعت المحكمة إلى زيادة الإيرادات المتأتية من الجهات المانحة إلى أقصى حد من خلال الجهود المبذولة في سبيل جمع الأموال. ثانياً، سعت المحكمة أيضاً إلى تقليل النفقات إلى أدنى حد ممكن من خلال السعي إلى البقاء في إطار الميزانية في كل سنة مالية على حدة. ثالثاً، سدّت المحكمة النقص في الإيرادات وفقاً للسياسة العامة المتبعة بالاعتماد على الفائض الذي تم ترحيله من السنوات الأولى من عمر المحكمة قبل أن يبدأ النشاط القضائي بشكل جدي وعندما تجاوزت الإيرادات النفقات إلى حد كبير. ولذلك، لم يكن هناك "رصيد غير مستخدم" من الأموال لأن الإيرادات

تتوه اللجنة الاستشارية بخطة الإنجاز التي وضعتها المحكمة ومدتها سنتان، وهي على ثقة بأن الجمعية العامة ستزوّد بمعلومات مفصلة عن خطة الخفض التدريجي في حالات الطوارئ عند نظرها في هذا التقرير. وإضافة إلى ذلك، تشدد اللجنة على أهمية العمل بانتظام على تحديث الخطة الشاملة لإنجاز القضايا، كما تؤكد على ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بإنجاز القضايا، بما في ذلك فعالية التخطيط، مع مراعاة ما تقتضيه العملية القضائية مراعاة تامة. (الفقرة 10)

تلاحظ اللجنة الاستشارية نقصاً في المعلومات عن إدارة الرصيد غير المستخدم. وطلبت اللجنة النص الكامل لميزانيته المحكمة لعامي 2020 و 2021، ولكنها لم تكن قد زُوّدت به حتى وقت إعداد هذا التقرير. إن اللجنة على ثقة بأن هذه المعلومات وكذلك تبيرات ستُقدّم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير. (الفقرة 14)

كانت تقل بكثير عن كل من الميزانية المعتمدة والنفقات الفعلية لجميع السنوات الست السابقة لعام 2021 باستثناء سنة واحدة. وتنظم المادتان 3-5 و 4-5 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة هذه الممارسة. وعلى وجه التحديد، جرى تقييد الفائض النقدي لعام 2020 في حساب السنة المالية 2021.

وسيقدم النص الكامل لميزانيتي المحكمة لعامي 2020 و 2021 إلى جانب المعلومات التكميلية لهذا التقرير.

عند تقديم طلب الإعانة السابق (A/75/763)، لم يكن من المتوقع أن يكون مستوى النشاط القضائي في عام 2021 أدنى بالمقارنة مع السنوات الماضية. وفي حين أن إنجاز المحاكمة في القضية STL-11-01 قد أتاح إجراء بعض التعديلات الهيكلية، فإن ذلك لم يؤدي إلى انخفاض عبء العمل القضائي حيث كان من المتوقع أن تشارك جميع الغرف الثلاث - الغرفة التمهيديّة وغرفة الدرجة الأولى وغرفة الاستئناف - مشاركة كاملة على امتداد الجزء الأعظم من عام 2021.

ولا يشير نمط النقص في الإنفاق في الميزانية على مدى السنوات السابقة إلى إمكانية إجراء مزيد من التخفيضات في عام 2021. وفي هذا الصدد، يشار إلى الرد الوارد أعلاه بشأن "الرصيد غير المستخدم"، كتبرير لأنماط الإنفاق والميزانية التي تعتمد عليها المحكمة.

وعلاوة على ذلك، كان الهدف من تخفيض الميزانية الأصلية لعام 2021 بنسبة 37 في المائة هو زيادة الكفاءة إلى أقصى حد من خلال التغييرات الهيكلية والإجرائية والإدارية على النحو المبين في الخطة والأولويات الاستراتيجية لعام 2021، مما أدى إلى إعادة هيكلة شاملة للمحكمة.

وبالإضافة إلى ذلك، وبعد أن اتضح أن ميزانية عام 2021 لن تموّل بالكامل، خفضت المحكمة تكاليفها بشكل كبير. وقد غيرت برنامج عملها المتوقع مع وقف الإجراءات مؤقتاً في القضية STL-18-10، وخفضت قوتها العاملة بنحو 155 وظيفة (بما في ذلك وظائف المساعدة المؤقتة العامة).

وفي الوقت الحاضر، لم يبق سوى الحد الأدنى من الموارد اللازمة لإنجاز إجراءات الاستئناف في القضية STL-11-01، والخفض التدريجي للأنشطة من أجل الانتقال إلى مرحلة تصريف الأعمال المتبقية وضمان الوفاء بالالتزامات المتبقية الجارية. وعلاوة على ذلك، كوّنت المحكمة عن تقديم عدد من الخدمات الأساسية بسبب نقص

إن اللجنة الاستشارية، ومع تنويعها بالخفض الكبير في الاحتياجات لعام 2021 مقارنةً بعام 2020، ترى أن ذلك مرتبط أساساً بانخفاض عبء العمل القضائي المتوقع خلال مرحلة إنجاز القضايا وبمط النقص في الإنفاق المسجل على مدى فترات الميزانية السابقة. إن اللجنة على ثقة بأن المحكمة يمكن أن تواصل خفض تكاليفها وتعزيز كفاءتها، بما في ذلك بمواصلة خفض التدرجي لقوتها العاملة. (الفقرة 15)

التمويل. وقد تم الاضطلاع بمراحل أخرى من الخفض التدريجي للقوة العاملة، فيما يتعلق بالمراحل الإجرائية الأساسية، مثل جلسة الاستئناف في تشرين الأول/أكتوبر، وسيستمر الاضطلاع بها. ولذلك فإن المحكمة تعمل حاليا بهيكل نحيف، وليس بمقدورها إجراء مزيد من التخفيضات.

لقد تكثفت جهود جمع التبرعات كما هو مبين في هذا التقرير، وواصلت المحكمة العمل عن كثب مع الأمين العام ولجنة الإدارة وجهات أخرى من أجل زيادة الإيرادات المتأتية من الجهات المانحة في السابق والجهات المانحة المحتملة إلى أقصى حد. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر 2021، عُقد 15 اجتماعا للجنة الإدارة حيث قَدّمت المحكمة تفاصيل عن الحالة المالية وطلبت المزيد من المساهمات. وعلاوة على ذلك، عقد رئيس المحكمة ورئيس قلمها 68 اجتماعا دبلوماسيا ثنائيا مع المانحين التابعين للجنة الإدارة والمسؤولين اللبنانيين وغيرهم من المانحين أو أصحاب المصلحة غير التقليديين المحتملين. وأعقب ذلك مراسلات رسمية لجمع التبرعات.

وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الأمانة العامة في مختلف جهود جمع التبرعات، بما في ذلك النداء العام الذي وجهه الأمين العام إلى الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر 2020، فضلا عن إثارة هذه المسألة في اجتماعات رفيعة المستوى مع الدول الأعضاء.

في وقت استلام الإعانة لعام 2021، التزمت المحكمة بأن تردّ إلى الأمم المتحدة جميع مبالغ التبرعات المحصّلة التي تجاوزت قيمتها الميزانية المعتمدة. وفي نهاية المطاف، لم تمّول الميزانية بالكامل، وطلب من المحكمة أن تقدم خطة إنفاق منقحة لعام 2021.

ودأبت المحكمة على إرسال تقارير شهرية إلى الأمم المتحدة عن استخدام الإعانة المالية، فضلا عن التبرعات الأخرى المحصّلة.

لقد وضع المراجع الخارجي للحسابات الصيغة النهائية لتصديق البيانات المالية لعام 2019 في 28 تموز/يوليه 2021. ولا تزال مراجعة البيانات المالية لعام 2020 جارية ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من التصديق عليها في الربع الأخير من عام 2021.

تؤيد المحكمة هذا الالتزام باستخدام أدوات الاتصال الافتراضية الفعالة من حيث التكلفة. وفي حين أن المحكمة لم تدرج في الميزانية أي ترتيب

بالنظر إلى التحديات التي تواجهها الحكومة اللبنانية في مواصلة دعمها المالي للمحكمة، فإن اللجنة الاستشارية على ثقة بأن الأمين العام والمحكمة سيكتفان جهودهما لجمع التبرعات، بما في ذلك عن طريق توسيع قاعدة الجهات المانحة وتشجيع أعضاء لجنة الإدارة ومجموعة الدول المهتمة على تجديد جهودها المالية. (الفقرة 18)

تشير اللجنة الاستشارية إلى أن رئيسة مجلس الأمن أبلغت الأمين العام أن أعضاء المجلس أحاطوا علما بالنية التي أعرب عنها في رسالته، على أن يكون مفهوما أن الإعانة ستُسدّد لاحقا من التبرعات التي تتلقاها المحكمة، مع الامتثال لما ينطبق من المتطلبات المتعلقة بتقديم التقارير إلى الجمعية العامة، وعدم تغيير الطابع الطوعي لترتيب تمويل المحكمة (المرجع نفسه، الفقرة 10). (الفقرة 23)

تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مراجعي الحسابات سينجزون شهادة مراجعة الحسابات لعام 2019 في آذار/مارس أو نيسان/أبريل 2021، وأن البيانات المالية لعام 2020 لم توضع بعد في صيغتها النهائية. وتشجع اللجنة الأمين العام على استكشاف إمكانية الاستعانة بخدمات مجلس مراجعي الحسابات من أجل مراجعة حسابات المحكمة وبياناتها المالية لعام 2021. (الفقرة 27)

تشجع اللجنة الاستشارية المحكمة على مواصلة استخدام التدريب عبر الإنترنت والتداول عن طريق الفيديو لخفض تكاليفها. (الفقرة 31)

في إطار خطة الإنفاق المنقحة لعام 2021 وميزانيتها لعام 2022، سيستمر تشجيع تنظيم الدورات التدريبية عبر الإنترنت التي لا تترتب عليها أي تكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت جميع اجتماعات لجنة الإدارة في عام 2021 عن طريق التداول بالفيديو، مما أتاح مشاركة فعالة من حيث التكلفة. وقد جرت سائر الاتصالات الدبلوماسية الثنائية إما بالحضور الشخصي في لاهاي أو من خلال التداول بالفيديو. وستواصل المحكمة إعطاء الأولوية للتداول بالفيديو في عام 2022.

المرفق الثاني

الوضع المالي للمحكمة الخاصة بلبنان

الجدول ألف-1

الوضع المالي للمحكمة الخاصة بلبنان في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الإيرادات	ألف -
709 269,4	التبرعات المحصلة منذ النشأة (عام 2007) وحتى عام 2020	
1 876,0	الفائدة المكتسبة منذ النشأة والتسويات أو الإيرادات الأخرى	
4 696,7	إيرادات أخرى	
715 842,1	المجموع الفرعي	
	باء - النفقات	
708 395,5		
7 446,6	الرصيد المالي (العجز)	

الجدول ألف-2

الوضع المالي للمحكمة الخاصة بلبنان لعام 2021 والتوقعات لعامي 2021 و 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	إيرادات عام 2021	ألف -
7 446,6	الرصيد المرحل المتاح	
6 765,3	التبرعات المحصلة لعام 2021	
1 959,4	التبرعات المعلنة غير المسددة لعام 2021 ^(أ)	
-	التبرعات المعلنة المرتقبة لعام 2021	
15 503,4	مبلغ الإعانة المالية المعتمدة	
31 674,7	المجموع الفرعي	
(31 674,7)	ب - الميزانية المنقحة لعام 2021 ^(ب)	
-	جيم - الفائض المقدر/(العجز) المقدر لعام 2021	
	دال - إيرادات عام 2022	
-	التبرعات المعلنة غير المسددة لعام 2022	
-	التبرعات المعلنة المرتقبة لعام 2022	
-	المجموع الفرعي	
(8 323,2)	هـ - الميزانية المقترحة/المعتمدة لعام 2022 ^(ج)	
(8 323,2)	واو - العجز المقدر لعام 2022 (المقرر أن تغطيه الإعانة المالية من الميزانية العادية)	

(أ) التبرعات المعلنة غير المسددة بمبلغ 1 602 700 دولار هي عبارة عن منح رسمية مستحقة الدفع بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. أما المبلغ المتبقي وهو 356 700 دولار، فهو عبارة عن منح غير مكتوبة ولكنها تبرعات معلنة مؤكدة من جانب المانحين التقليديين.

(ب) وافقت لجنة الإدارة في 19 تموز/يوليه 2021 على خطة الإنفاق المنقحة لعام 2021 التي تغطي الفترة من 1 آب/أغسطس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 بمبلغ 5 683 887 يورو، وبذلك تبلغ قيمة خطة الإنفاق المنقحة الإجمالية لعام 2021 ما مقداره 26 638 478 يورو (أي ما يعادل 31 674 700 دولار).

(ج) وافقت لجنة الإدارة في 23 آب/أغسطس 2021 على ميزانية عام 2022 بمبلغ إجمالي قدره 6 999 798 يورو (أي ما يعادل 8 323 200 دولار باستخدام سعر الصرف الساري في 1 آب/أغسطس 2021 البالغ 0,841 يورو للدولار الواحد).